

## بيان لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بشأن الفيتو الأميركي

### ضد مشروع قرار يدين سياسة إسرائيل الاستيطانية\*

القدس، 20/2/2011

.. "لقد قرر الرئيس .." لقد قرر الرئيس [الأميركي باراك] أوباما نهاية الأسبوع [الماضي] فرض الفيتو على مشروع قرار يدين إسرائيل في مجلس الأمن الدولي. إن إسرائيل تقدر هذا القرار، كما أننا نظل ملتزمين بدفع عملية السلام مع جيراننا في المنطقة وأيضاً مع الفلسطينيين. أعتقد بأن قرار الولايات المتحدة [استخدام حق الفيتو] يوضح أن الطريق الوحيد لتحقيق السلام يمر عبر المفاوضات المباشرة وليس من خلال إجراءات في هيئات دولية من شأنها الالتفاف على المفاوضات المباشرة .

إن مكوث الأمن سيكون أهم أو أول موضوع في أي مفاوضات سنجرها علماء بأن هذا المكوث حيوي بالنسبة للاتفاقات السلمية، إذ أرى أننا أصبحنا نستطيع أن نتبين الآن حقيقة أننا نعيش في منطقة غير مستقرة، منطقة حيث تحاول إيران استغلال الوضع الناشئ لزيادة نفوذها من خلال نقل سفينتين حربيين عن طريق قناة السويس. إن إسرائيل تنظر بخطورة إلى الخطوة الإيرانية هذه، حيث تعزز هذه الخطوة شأنها شأن خطوات وتطورات أخرى صحة ما قلته مراراً وتكراراً خلال السنوات الماضية بمعنى أن احتياجات إسرائيل الأمنية سوف تزداد مما يقتضي تمشياً مع ذلك زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلية.

ويتعين علينا لغرض التعامل مع الموضوع دفع اقتصادنا وتعزيزه وجعله أكثر استقراراً. وقد نشرت دائرة الإحصاء المركزية الأسبوع الماضي معطيات أظهرت أن الربع الأخير [من العام المنصرم 2010] شهد نمواً حاداً للاقتصاد الإسرائيلي. إننا نرحب بالطبع بهذه المعطيات لكننا ندرك أن إنجاز أو مواصلة هذه السياسة يستلزم الحفاظ على إطار الميزانية [العامة] أي انتهاج نهج المسؤولية دون أي تجاوزات. ويعد هذا الأمر أحد مقومات القوة الاقتصادية الإسرائيلية .

وبالتالي سنقوم بهذا الإجراء تحديداً اليوم، إذ أ طرح اليوم على مجلس الوزراء اقتراحاً مشتركاً مع وزير المالية – جرى تنسيقه أيضاً مع وزراء آخرين – ينص على خفض 10% من كلفة المواصلات العامة. ويمثل هذا الإجراء

\* المصدر: <http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication/Spokesman/2011/02/spokestart200211.htm>

هدفاً اجتماعياً من المقام الأول ، إذ من يستخدم المواصلات العامة يا ترى؟ ليس الأشخاص المنتمين إلى الفئة العشرية الأعلى [اقتصادياً] بل أولئك الذين لا تقع [السيارات الخاصة] في متناول أيديهم أو الذين يريدون أو يستطيعون استخدام الحافلات والقطارات ، علماً بأنه توجد شريحة كاملة من أبناء الطبقة الوسطى تستطيع تجنب الاختناقات [على الطرقات] ودخول المدن [بسهولة من خلال ركوب المواصلات العامة] ، مما يجعلنا معنيين بتشجيع هذا التوجه.

كما أننا نرغب في صيانة جودة الهواء والتقليل من تلويث البيئة. لذا يمثل هذا الإجراء خطوة اجتماعية تسهم في حماية البيئة أيضاً مما يصبّ في مصلحة دولة إسرائيل. وبالتالي نخفض اليوم أسعار المواصلات العامة بنسبة 10%. لكن من أين نغطي كلفة هذا القرار على اعتبار أننا نتقيد بإطار الميزانية؟ سنغطيها من خلال تقليص بعض الميزانيات الأخرى لكننا لن نخفض ميزانيات وزارات التربية والتعليم والرفاه والدفاع ، ذلك لأنه يجب علينا في الفترة الراهنة الالتزام بسلم أولوياتنا الذي يتمثل بعدم خفض [ميزانيات] الوزارات المشار إليها. وهكذا أعتقد بأننا ننتهج نهج المسؤولية والعقلانية سواء سياسياً أو أمنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.."

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة. يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي فقط، وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر. [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)